تفريغ شرح

الأصول الستة

الإمام المجدد

محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

فضيلة الشيخ

محمد بن غالب العمري

miraath.net

ميراث الأنبياء

قام بها
فريق التفريغات بموقع ميراث الأنبياء

www.miraath.net

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر موقع ميراث الأنبياء أن يقدم لكم تسجيلًا لدرس في شرح الأصول الستة للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله تعالى – ألقاه فضيلة الشيخ محمد بن غالب العمري – حفظه الله تعالى – على إذاعة موقع ميراث الأنبياء نسأل الله – سبحانه وتعالى – أن ينفع به الجميع.

الدرس الثالث

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فلازلنا في شرح كتاب الأصول الستة للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله رحمة واسعة– ولعل هذا الدرس هو ختام هذه الدروس فنسأل الله– جل وعلا– أن يوفقنا في إتمامه وأن يرزقنا مع ذلك الثواب في القول، والإخلاص في العمل، وقد تقدم شرح الأصول الأربعة الأصل الأول، والثاني، والثالث، والرابع، ونحن في هذا الدرس مع الأصل الخامس والسادس.

[المتن]

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله رحمةً واسعة-:

اَلْأَصْلُ الْخَامِسُ:

بَيَانُ اللهِ سُبْحَانَهُ لِأَوْلِيَاءِ اللهِ وَتَفْرِيْقُهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُتَشَبِّهِيْنَ بِهِمْ مِنْ أَعْدَاءِ اللهِ وَالْمُنَافِقِيْنَ وَالْفُجَّارِ، وَيَكْفِيْ فِيْ هَذَا آيَةٌ فِيْ آلِ عُمْرَانَ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[آل عمران: 31] الآية، وَآيَةٌ فِيْ الْمَائِدَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَنْ دِيْنِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيْ اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوْنَهُ﴾[المائدة: 54] الآية، وَآيَةٌ فِيْ يُوْنُس وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُوْنَ.الذِيْنَ آمَنُوْا وَكَانُوْا يَتَّقُوْنَ﴾[يونس: 62-63]، ثُمَّ صَارَ الْأَمْرُ عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ يَدَّعِيْ الْعِلْمَ وَأَنَّهُ مِنْ هُدَاةِ الْخَلْقِ وَحُفَّاظِ الشَّرْعِ، إِلَى أَنَّ الْأَوْلِيَاءَ لَا بُدَّ فِيْهِمْ مِنْ تَرْكِ اتِّبَاعِ الرُّسُلْ وَمَنْ اتبعَهُ فَلَيْسَ مِنْهُمْ ولَابُد من ترك الجهاد فَمَن جَاهَد فلَيْسَ مِنْهُم ولَابُد مِنْ تَرْكِ الإِيْمَان والتَّقْوَى فَمَنْ تَقيَد بالإِيمَان والتَّقْوَى فَلَيْس مِنْهُمْ يَا رَبَّنَا نَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ إِنَّكَ سَمِيْعُ الدُّعَاءِ.

[الشرح]

هذا الأصل أصل عظيم وهو مما اختلف فيه أهل الأهواء والبدع وفارقوا فيه

الحق، وفارقوا فيه السنة، وفارقوا وجانبوا الصواب،

يقول الشيخ -رحمه الله-: بيان الله سبحانه لأولياء الله -جل وعلا- بين في كتابه الكريم من هم أهل الولاية؟ ومن هو الولي؟ قال – جل وعلا - ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ. الذِيْنَ آمَنُوْا وَكَانُوْا يَتَّقُوْنَ﴾ فبين ربنا -سبحانه وتعالى- أن أهل الولاية الحقة هم أهل الإيمان والتقوى فالله -جل وعلا- بين هذا في كتابه وفرق بينهم وبين المتشبهين بهم من أعدائه المنافقين والفجار، ومن الذين يدَّعون الولاية كذبًا وزورا.

قال: ويكفي في هذا آية آل عمران وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُوْنِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾ هذه الآية يُسميها العلماء آية الامتحان أي أن الله -جل وعلا- امتحن عباده حين ادعوا محبة الله -سبحانه وتعالى- بما يَشدقون فيه من هذه الدعوة فقال -جل وعلا-: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ﴾ فإن أهل الإيمان وأهل الإسلام يدَّعون محبة الله - جل وعلا- ويحققون حقيقة هذه المحبة باتباع النبي -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ فَاتَّبِعُوْنِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ ﴾ فليس الشأن أن تَحِبَ أنت، إنما

الشأن أن تُحب، الشأن أن يحبك الله -جل وعلا- وليس الشأن ادعاء أنك تحب الله -سبحانه وتعالى- فمن هم أهل الولاية؟ وما علاقة هذه الآية بهم؟ الله - جل وعلا- يحب أولياءه، وأولياؤه هم الذين يتبعون النبي - صلى الله عليه وسلم- ويعملون بكتاب الله وبسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم- لا ادعاءً بل حقيقةً وصدقا.

وقال الشيخ -رحمه الله-: والآية التي في المائدة وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيْ اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوْنَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ فأهل الإيمان هم الذين يتبعون أمر الله - جل وعلا- وأمر رسوله - عليه الصلاة والسلام- ويحبون أهل الإيمان ويوالون أهل الإيمان ويعادون أهل الكفر.

ثم ذكر -رحمه الله- قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ. الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَكَانُوْا يَتَّقُوْنَ﴾ هذه الآية بين الله -جل وعلا- فيها من هم الأولياء ومن أهل الولاية ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ﴾ هذا

جزاء لهم وصفتهم أنهم: ﴿ الذِيْنَ آمَنُوْا وَكَانُوْا يَتَّقُوْنَ ﴾ وعلى هذا فالكلام عن مسألة الولاية ومن هم الأولياء وما علاقتها بالكرامات، وقول المخالفين في هذا الباب ينتظم معنا في مسائل:

المسألة الأولى: أن الولي في اللغة هو الناصر والمعين كما قال ربنا -جل وعلا- : ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّـهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ أي ناصري ومعيني

ويقال الوَلاية بالفتح، ولا يقال الوِلاية، فالوِلاية هي السلطة أو الإمارة، أما الوَلاية فهي المقصودة هنا في هذا الباب، والتي تعني المحبة والنصرة.

الأمر الثاني: أن أولياء الله -سبحانه وتعالى- هم المؤمنون المتقون ومن أعظم ما يتميزون به مع الإيمان والتقوى أنهم لا يدَّعون أنهم أولياء الله -جل وعلا- ولو سُئل سائل من المتقين الأتقياء فقيل له هل أنت من أولياء الله لما استساغ أن يقول ذلك فالله -جل وعلا- يقول: ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ ﴾ فالله -جل وعلا- هو الذي يعلم المتقين فليس للإنسان أن يزكي نفسه بأنه من أهل الوَلاية، فصفة المؤمن أنه لا يدَّعي الولاية بل هو بين خوف ورجاء وهذا بخلاف

أساطين الصوفية كابن عربي وابن الفارض ونحوهم ممن ادعوا لنفسهم بالولاية بل ادعوا لنفسهم ختم الولاية فإنهم قرروا وهذا معتقد عند فرق الباطنية والصوفية وقرره الحكيم الترمذي في مؤلف له بعنوان ختم الوَلاية، قرر فيه أنه كما أن النبوة تختم بنبينا -صلى الله عليه وسلم- فكذلك الوَلاية تختم بولي يكون هو خاتم الأولياء، وهذا من القول الباطل فادعى ابن عربي الولاية لنفسه، وادعى ابن الفارض وكل من جاء ادعى لنفسه هذه المنزلة وهي منزلة باطلة بلا شك،

كذلك من المسائل المتعلقة بأمر الولاية أن الله -جل وعلا- ولي للعبد وأن العبد ولي لله -سبحانه وتعالى- وهذا عند أهل السنة والجماعة فتُنظر المسألة من جهتين:

- الجهة الأولى أن يقال الله -جل وعلا- ولي للعبد فالله سبحانه ينصر عبده ويُهيئ له أسباب النّصر.

- والعبد كذلك ولِي لله -سبحانه وتعالى- ينصر ربّه -سبحانه وتعالى- بنصر شريعته ودينه سبحانه.

من المسائل المتعلّقة بأمر الولاية:

أنّ أهل الإيمان كلّ من اتّصف بالإيمان فهو يدخل في جملة أولياء الله، فأولياء الله بلا شك هم المقتصِد والسّابق، الذين ذكرهم الله -سبحانه وتعالى- والظّالم لنفسه كذلك هو من جملة أولياء الله بما عنده من أصل الإيمان وقيامه بمُقتضى هذا الأصل من الأعمال الصّالحة وإن قصُر به الأمر فهو ظالم لنفسه نعم لم يصِل إلى مرتبة المُقتصد ولا إلى مرتبة السّابق بالخيرات، ولكنَه مع هذا يدخل في جملة أولياء الله كما قرّر هذا شيخ الإسلام ابن تيمِيّة -رحمه الله رحمةً واسعة- وذكر على هذا إجماع السّلف بخلاف من قال بأنّ الظّالم لنفسه لا يدخل أبدًا في جملةِ أولياء الله، فهذا القول بلا شك قولٌ مجانبٌ للصّواب.

من المسائل المُهمّة في أمر الولاية:

أن أولياء الله -جل وعلا- يشهدون للأنبياء على صدقهم وهم يتبعون الأنبياء فلا يُمكن أبدًا أن ينفرد وليٌ من الأولياء بشريعة لم يأتِ بها نبيّ بل هو بما أوتيَّ من الكرامة، أو بما عنده من أصل الولاية هو مصدقٌ للنّبي متابع له وهو دُون

النّبي في الفضل ولذلك قال الطّحاوي -رحمه الله- في عقيدته المشهورة: "ولا نُفضِّل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السّلام ونقول نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء"

وتفضيل الأولياء على الأنبياء هذا نشأ في عقيدة الصُّوفيّة الغُلاة منهم فإنّهم يرون أنّ الوليّ أفضل من النّبي، وقالوا مقولتهم المشهورة ونظمُهم المعروف "مقام النّبُوة في برزخٍ فويق الرسول ودون الوِلي" أي النّبي فوق الرّسول ولكنّه دُون الولِّي، فالولِّي عندهم أفضل من النبي وهذا قولٌ باطِلٌ بلا شك.

من الأمور المُتعلِّقة بالوَلاية:

ماقد يهبُه الله -سبحانه وتعالى- لبعضِ أوليائه من الكرامات فيُعطى أمرًا خارِقا وهذا الأمرُ الخارق في الحقيقة يُنظر إلى من يُضاف إليه، فإن أُضيف إلى النّبي كان آيةُ وكان بُرهانًا وكان أمرًا معجِزا، كما انبثق الماء من بين أصابيع النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- وحنّ له الجِذع وغيرها من الآيات الواردة في سُنّة رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وإذا أُضيف إلى الولِّي فهي كرامةٌ من الله -جل وعلا-

وأعظم كرامة يُعطاها العبد في هذه الدُّنيا أن يدوم على الاستِقامة كما قرّرَ ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمِيّة ونقلهُ عنه تلميذُه ابن القيِّم فذكر عن شيخ الاسلام أنه يقول: "أعظَمُ الكرامة دوَامُ الاستِقامة" أن يُداوم الإنسان على طاعة الله -جل وعلا- هذه من أعظم الكرامة لأنّ القليل من يُداوِم على الاستِقامة بمظاهِرها وبمُقتضياتها من الطّاعة لله -سبحانه وتعالى- والاستجابة لأمر رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- ونحو ذلك، إذا أضيف هذا الخارق للعادة إلى أصحاب الكِهانة والسّحر، فربَّما أظهروا أمرًا خارقًا للعادة فهذا يُسمّى حالًا شَيطانِيًّا ولا يُسمّى كرامة، ولا آية، ولا مُعجِزة، ولا نحوِ ذلك، فإنّ هذا ممّا تُمليه الشّياطين وتُعين فيه أهل السِّحر والكهانة والشّعوذة والكذب فهذه بعضُ المسائل،

إذًا أولياء الله – جل وعلا- يعطون من الكرمات، وهذه الكرامات قد تكون حسية كما جاء في الأثر عن عمر أنه قال: "يا سارية الجبل" وكان بمسافات بعيدة عن سارية، أو كما خرج نور لبعض الصحابة فساروا به في الظلمة، فهذه من الكرامة لأولياء الله أو نحو ذلك، وقد تكون هذه الكرامة معنوية ليست بحسية

كأن يبارك الله -جل وعلا- للعبد في علمه أو يجعل له الأثر الكبير بين الناس والمكانة فيرجعون إليه ويستفيدون من علمه كما هو حاصل ما وقع لسلف هذه الأمة كالإمام أحمد والشافعي وغيرهم من الأئمة، فإن الله -جل وعلا- بارك في علومهم وسارت بعلومهم الركبان واستفاد الناس ولازلنا نستفيد من هذه العلوم فهذه أيضاً تعد مما أكرم الله -سبحانه وتعالى- أولئك الأئمة به.

ثم قال الشيخ -رحمه الله-: ثم صار الأمر عند أكثر من يدّعي العلم وأنه من هداة الخلق وحفاظ الشرع إلى أن الأولياء لابد فيهم من ترك اتباع الرسول يعني مع أن الله -جل وعلا- يقول: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ والله -جل وعلا- يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ومع أن الله - جل وعلا- يقول في آيات كثيرة: ﴿ وَأَطِيعُوا الله وَأَطِيعوا الرَّسول﴾، ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ﴾، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وآيات كثيرة يبين الله - جل وعلا- فيها وجوب اتباع نبيه - عليه الصلاة والسلام- ومع ذلك انقلب هذا الأمر فصار من شرط الأولياء أن

يتركوا اتباع الرسول، وهذا خلل كبير لأن في هذا خروج عن دين الإسلام فمن أمر الناس بمعصية الرسول وبمناقضة ما جاء به الرسول وبترك ما جاء به الرسول فهذا مصادة لأمر الله - جل وعلا- ومعاندة لما أمر الله -جل وعلا- في كتابه ولما جاء من سنته -صلى الله عليه وسلم-.

فالشيخ هنا -رحمه الله- يبين أن أولئك الذين يدَّعون العلم ولم يقل من العلماء فقال يدَّعون فكان علمهم هذا في الحقيقة دعوة وليس حقيقة، ويدَّعون أيضاً أنهم من هداة الخلق، ويدَّعون أيضًا أنهم من حفاظ الشريعة، وقد تقدم معنا في أصل سابق وهو الأصل الرابع من هم العلماء في الحقيقة، فليس كل من جمع الكتب فهو من العلماء ولا كل من جمع الروايات هو من العلماء، فليس هذا حقيقة العلم،

بل أصل العلم خشية الله -جل وعلا- كما قال الله -سبحانه وتعالى- في كتابه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّـهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فهؤلاء الذين ادعوا العلم، وادعوا أنهم هداة للخلق، وادعوا أنهم حفَّاظ للشرع جاءوا وقالوا من أراد أن يكون وليًا فلابد

أن يترك اتباع الرسول ومن اتبعه فليس منهم أي ليس من الأولياء، ولابد من ترك الجهاد وهو الجهاد الشرعي الذي جاء في كتاب الله والذي هو ذروة سنام الإسلام، فمن جاهد أيضًا فليس منهم أي من جاهد أهل الكفر، وجاهد أهل الشرك، وجاهد أهل الخرافة، وجاهد أهل الإلحاد قالوا هذا ليس منهم ولابد من ترك الإيمان والتقوى وهذه المصيبة العظيمة إذا كان الله – جل وعلا- في كتابه الكريم بين من هم أهل الولاية فقال: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ فجاء هؤلاء مدَّعو العلم وقالوا لابد في الولي أن يترك الإيمان والتقوى، وإن لم يقولوها بلسان مقالهم فإنهم يقولوها بلسان حالهم وعباراتهم تتضمن هذا الأمر الخطير فصار المجذوب والمجنون ومن ذهب عقله ومشى في الناس عريانًا أو خطب عريانًا أو نحو ذلك من المظاهر المقززة التي لا تمت للإسلام بصلة صار هذا من أولياء الله، وصاروا يأخذون عنه الأحكام وأهل الشريعة الذين قضوا أعمارهم في طلب علم الشريعة، وفي اتباع الرسول وفي الاقتداء بسلف الأمة صاروا هؤلاء أعداء الأولياء، فهذه مفاهيم معكوسة ولذلك قال الشيخ في آخر ذلك قال: فمن تقيد بالإيمان والتقوى

أي في نظر هؤلاء فليس منهم، قال يا ربنا نسألك العفو والعافية إنك سميع الدعاء،

سأل الشيخ -رحمه الله- ربه -جل وعلا- العفو والعافية ونحن أيضا نسأل الله -جل وعلا- العفو والعافية لأن هذه مصيبة يوم أن يصير المخالفة للكتاب والسنة هو الحق، ويصير الاتباع للكتاب والسنة والاقتداء بالسلف -رضي الله عنهم وأرضاهم- هو الباطل فهنا مصيبة عظيمة وهذا خلاف ما أراده الله -جل وعلا- من عباده وخلاف الحكمة من خلق الخليقة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّـهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ فتبين بهذا الأصل من هم الأولياء وأنهم دون الأنبياء بلا شك، وكما قال الطحاوي -رحمه الله- في بيان هذا الأمر قال: "ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء" وهذا بلا شك فتبين من هم الأولياء، وكيف أن الله -جل وعلا- وصفهم بالإيمان والتقوى وما هي أقوال المدعين للعلم المخالفين للمعتقد المضادين له.

[المتن]

ثم قال الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-:

اَلْأَصْلُ السَّادِسُ:

رَدُّ الشُّبْهَةِ التِيْ وَضعَهَا الشَّيْطَانُ فِيْ تَرْكِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ الْآرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُتفرّقَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، هِيَ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ لَا يَعْرِفُهُمَا إِلَّا الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، وَالْمُجْتَهِدُ هُوَ الْمَوْصُوْفُ بِكَذَا وَكَذَا أَوْصَافًا لَعَلَّهَا لَا تُوْجَدُ تَامَّةً فِيْ أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِنْسَانُ كَذَلِكَ فَلْيُعْرِضْ عَنْهُمَا فَرْضًا حَتْمًا لَا شَكَّ وَلَا إِشْكَالَ فِيْهِ، وَمَنْ طَلَبَ الْهُدَى مِنْهُمَا فَهُوَ إِمَّا زِنْدِيْقٌ، وَإِمَّا مَجْنُوْنٌ لِأَجْلِ صُعُوْبَتِهِ فَهْمِهِمَا. فَسُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، كَمْ بَيَّنَ اللهُ سُبحانَهُ شَرعًا وقَدرًا خَلقًا وأَمْرًا فِي رَدِّ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الْمَلْعُوْنَةِ مِنْ وُجُوْهٍ شَتَّى بَلَغَتْ إِلَى حَدّ الضَّرُوْرِيَّاتِ الْعَامَّةِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُوْنَ، ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُوْنَ. إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُوْنَ. وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيْهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُوْنَ. وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُوْنَ. إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيْمٍ﴾ [يس: 7-11]

[الشرح]

هذا الأصل يا إخوة أصل عظيم وهو من الأصول المهمة في شريعة الإسلام والتي ينبغي فهمها والعمل بهذا الفهم وأهل البدع والأهواء خالفوا هذا الأصل وذلك صدًا عن النظر في كتاب الله - جل وعلا- والنظر في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا الأصل يعالج فيه الإمام -رحمه الله- مسألة مهمة وهو أن الاجتهاد لم يغلق وأهل البدع والأهواء أغلقوا الاجتهاد وذلك حتى لا يخرج الناس عن أقوالهم وعن تقريراتهم على باطلها وعلى مخالفتها وعلى مناقضتها للكتاب والسنة فيقول: رد الشبه أي الأصل العظيم أن تردوا الشبه التي وضعها الشيطان في ماذا هذه الشبه؟ قال: في ترك القرآن والسنة واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة، وضع الشيطان لهم شبهة حتى يتركوا الكتاب والسنة ويتبعون الآراء ويتبعون الأهواء المتفرقة.

وهذا ما حصل في كثير من المذاهب فلا تجد في مذهب من المذاهب إلا من يتعصب لهذا المذهب ويذم الآخرين من المذاهب الأخرى، ويوجب على الناس اتباعه والعمل بمقتضى مذهبه وبتقريرات مذهبه ويصرف الناس عن المنبع

الأصيل وهو كتاب الله – جل وعلا– وسنة النبي – صلى الله عليه وسلم– ومن قرأ في كتب التراجم وغيرها وجد مثل هذه الأمور وهي كثيرة جدًا

قال أبو حسن الكرخي وهو من الحنفية، قال في تقرير هذه المسألة الخطيرة قال: "وكل آية تخالف مذهبنا فهي مأولة أو منسوخة وحديث كذلك فهو مأول أو منسوخ"

إذًا يا إخوة صار النقص في ماذا؟ صار النقص عنده في الكتاب والسنة، أما في مذهبه فهو تام كامل غير ناقص وهذا باطل إذا خالف القرآن المذهب اتبع المذهب لا الواجب اتباع القرآن ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾

وجاء الشافعي وهو الجويني فقال في مغيث الخلق: "ويجب على المسلمين شرقًا وغربًا وبعدًا وقربًا اتباع مذهب الإمام الشافعي بحيث لا يبغون عنه حولا ولا يريدون به بدلا وعلى الأئمة الأعلام والعوام الطغام أن يتبعوا هذا المذهب" هذا الكلام لايستقيم الله –جل وعلا– يقول: ﴿ فَاتَّبِعُونِي ﴾ ويقول: ﴿ وَأَطِيعُوا

اللَّـهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ويقول: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ما أوجب الله - سبحانه وتعالى- علينا اتباع أحد من خلقه فلا يجوز أن يقال لا بد من اتباع المذهب الحنفي بكل حيثياته وتقريراته ما خالف فيها وما وافق فيه الشرع ولا يجوز اتباع المذهب الحنبلي أو المالكي أو الشافعي بكل ما تضمنته هذه الكتب وإن خالفت كلام الله -جل وعلا- وكلام نبيه -عليه الصلاة والسلام- فلا يقول ذلك رجل متجرد للحق عارف بأهمية الاتباع وبالأوامر الكثيرة في كتاب الله وفي سنة النبي - صلى الله عليه وسلم- ودارس لمنهج السلف وعارف بما كانوا عليه من التجرد للحق وللدليل، فأتوا بهذه الشبهة وأغلقوا باب الاجتهاد، وجعلوا شروطًا في الاجتهاد يقول الشيخ ربما لا تتوفر في أبي بكر وعمر شروطًا صعبة حتى إذا أراد المسلم الذي أخذ في علوم الآلة وعنده من المقدرة على البحث والتنقيب والفهم فلا يجوز له الاجتهاد لماذا؟ لأنه لا يفهم الكتاب والسنة هكذا زعموا فجعلوا الكتاب والسنة كأنها رموز لا تفهم ولغة لا تقرأ وعبارات غير واضحة، إذًا ما الواجب إذا كان الاجتهاد قد أغلق؟ الواجب أن نرجع إليهم فنتبع كلامهم وهذا قول باطل.

الاجتهاد: بذل الجهد كما عرَّفه العلماء لإدراك الحكم الشرعي شروطه الذي ذكرها العلماء:

- معرفة الأدلة فمن لم يعرف الدليل لا يجوز له أن يجتهد فربما أدى به اجتهاده إلى مخالفة الدليل.
- صحة هذا الدليل سواءً كان صحيحًا أو حسنًا هذا فيما يتعلق بالحديث بلا شك الناسخ والمنسوخ والإجماع فربما قرر مسألة مجمع عليها فذكر أنها خلافية أو ربما جاء إلى مسألة خلافية فقال فيها بالإجماع فخالف في ذلك الواقع.
- وكذلك لابد من معرفة الناسخ والمنسوخ فربما أقرَّ مسألة أو رجَّح أمرًا منسوخًا قد دل الدليل على أنه قد نسخ.
- وكذلك معرفة اللغة.
- ومعرفة أصول الفقه.

وهذه الأمور في المكنة وفي الاستطاعة ولا يزال هذا الاجتهاد ساريًا في هذه الأمة إلى هذا العصر، وإلى ما بعد هذه الأعصار قال علي –رضي الله عنه– فيما روي عنه: "لا يزال في الأمة قائمٌ لله بحجة" لايزال من ينظر و لايزال من يتأمل أما أنهم يوجبون على الناس التقليد فهذا لا يستقيم، ولذا قال العلامة ابن القيم –رحمه الله–: "ولا ندعي أن الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل مسألة من مسائل الدين دقه وجله، وإنما أنكرنا ما أنكره الأئمة ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين، وماحدث في الإسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من نَصَّبَ رجلا واحدًا وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشارع بل تقديمُها عليه، وتقديم قوله على أقوال من بعد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من جميع علماء أمته والاكتفاء بتقليده عن تلقي الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وأن يضم إلى ذلك أنه لا يقول إلا بما في كتاب الله وسنة رسوله وهذا مع تضمنه للشهادة بما لايعلم

الشاهد، والقول على الله بلا علم، والإخبار عمن خالفه وإن كان أعلم منه أنه غيره مصيب للكتاب والسنة ومتبوعي هو المصيب"

والقول بمنع التقليد لا يصح، كما أن القولَ بوجوب التقليد مطلقا أيضًا لا يصح

فإن الناس لا يقدرون جميعهم على الاجتهاد، كما أن الناس لا يَسُوغُ لجميعِهم التقليد، فالمجتهد هو الذي يستطيع أن ينظر عليه الاجتهاد، وعليه التأمل كما سيأتي معنا في أقوال بعض الأئمة.

ولذا قال: العلامة المَوْرِدِي الشافعي -رحمه الله- قال: "ولو مُنِع جميع الناس اليوم من التقليد وكُلِّفُ الاجتهاد؛ لَتَعين فرض العلم على الكافة، وفي هذا حل نظام وفساد، ولو جاز لجميعِهم الاجتهاد لبطُل الاجتهاد وسقط فرض العلم وفى هذا تعطيل الشريعة وذهاب العلم"

إذا لا يجوز القول بأن الاجتهاد مطلقا ممنوع، ولا يجوز القول بأن التقليد أيضًا مطلقًا واجب، فإن من التقليد ما هو جائز، ومنه ما هو مذموم، كما أن من

الاجتهاد ماهو جائز، ومن الاجتهاد ما هو مذموم، فالاجتهاد في مخالفة النص الشرعي لا يجوز، وإنما النظر في أمر لم يأتِ فيه نصٌ واضح الدلالة في الأمرِ المبحوث، فعلى الإنسان المتهيِّئ لذلك والمتأهِّل لذلك أن ينظر ويتأمل في الأدلة،

فهناك تقليدٌ سائغ يجوز للعامي فيه التقليد، ولذلك قال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر -رحمه الله- في سياق ذكره لأنواع التقليد قال: "النوع الثالث التقليدُ السائغ وهو تقليد أهل العلم عند العجز -انظر إلى كلمة العجز فهو ليس أهلًا للاجتهاد- قال عند العجز عن معرفة الدليل، وأهلُ هذا النوعِ نوعان قال:

- من كان من العوام الذي لا معرفة لهم بالفقه والحديث، ولا ينظرون في كلام العلماء فهؤلاء لهم التقليد بغير خلاف، بل حكى غيرُ واحد إجماع العلماء على ذلك،
- والنوع الثاني من كان محصلا لبعض العلوم وقد تفقه في مذهب من المذاهب وتبصر في كتب متأخري الأصحاب،

قال: بعد أن ذكر بعض الكتب، قال: ولكنه أقصر النظر في معرفة الدليل ومعرفة الراجح من كلام العلماء، فهذا له التقليد"

قال ابن عبد البر -رحمه الله- مبينًا هذه المسألة: "وهذا كله -أي مسائل التقليد أنه لا يجوز- قال: وهذا كله لغير العامة فإن العامة لابد لها من تقليد علمائِها عند النازلة تنزل بها؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة، ولا تصل لعدم الفهم إلى علم ذلك"

وقال العلامة الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: "التقليد الجائز الذي لا يكاد يخالف فيه أحد من المسلمين هو تقليد العامي عالما أهلًا للفُتيا، في نازِلةٍ نَزلت بِهِ، وهذا النَّوع منَ التَّقليد كانَ شائعًا في زمن النَّبيّ - صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- ولا خِلافَ فيه، فقد كانَ العامِّى يسألُ مَن شاء مِن أصحابِ رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- عن حُكْمِ النازِلةِ تَنْزِلُ به فيُفتيه فيعملُ بفُتيَاه"

وعلى هذا فالاجتهادُ كما أنَّه جائزٌ في الجُملة فكذلك التَّقليدُ جائزٌ في الجُملة، فلا يُقالُ إنَّ بابَ الاجتهاد قد أُغْلِق، كما أنَّه لا يُقال إنَّهُ لا يجوز التَّقليد،

قالَ شيخُ الإسلام ابن تَيْمِيَة -رَحِمَهُ الله-: "والَّذي عليهِ جماهيرُ الأُمَّة أنَّ الاجتهادَ جائزٌ في الجُملة والتَّقليدُ جائزٌ في الجُملة لا يُجيبون الاجتهاد على كلِّ أحد ويُحرِّمونَ التَّقليد، ولا يُجيبون التَّقليد على كلِّ أحد ويُحرِّمونَ الاجتهاد وأنَّ الاجتهادَ جائزٌ للقادرِ على الاجتهاد، والتَّقليدُ جائزٌ للعاجزِ عنِ الاجتهاد، ثُمَّ قال: وكذلك العامَّي إذا أمكنهُ الاجتهاد في بعضِ المسائل جازَ لهُ الاجتهاد"

طبعًا وهذا لفهمِهِ ومعرفتِهِ، ففي بعضِ المسائل جازَ لهُ ذلك، وهذا يدلُّ على مسألةٍ ذكرَها العلماء وهوَ أنَّ الاجتهاد يتجزأ، وقد يجتهدُ الإنسان في بابٍ دونَ آخَر، وقد يجتهدُ في مسألةٍ دونَ أُخرَى.

"فالتَّقليدُ المُحرَّم بالنَّصِّ وبالإجماع -كما قرَّرَ ذلكَ شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة- أن يُعارَضَ قولُ الله، وقولُ رسولِهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-بما يُخالِفُ ذلك كائنًا مَن كان، إذا جاءَ الأمرُ مِن كتابِ الله أو جاءَ الأمرُ مِن سُنَّةِ رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- فليسَ هُنا مَحلٌ للاجتهاد بل يجبُ الاتِّباع، ويجبُ الأخذُ بما جاءَ في كتابِ الله وبِما جاءَ في سُنَّةِ النَّبي -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-"

فإنَّ الأُمَّة قد اجتمعت على أنَّهُ لا يجبُ طاعةُ أحد في كلِّ شيء إلَّا الرَّسول -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- بل غاية ما يُقال كما قرَّر ذلك ابنُ أبي العزِّ الحَنَفِي -رَحِمَهُ الله- في رسالته الَّتي بعنوان الاتِّباع قالَ: "بل غاية ما يُقال إنه يسوغُ أو ينبغِي أو يجبُ على العامِّى أن يُقلِّد واحدًا مِنَ الأئِمَّة مِن غير تَعْيِين زَيْدٍ أو عمرو، وأمَّا أن يقولَ قائلٌ إنَّه يجب على الأُمَّة تقليد فلان دونَ غيره فهذا هو المحذور"

فهذه المسألة التي ذكرها الإمام مُحمَّد بن عبد الوهَّاب -رَحِمَهُ الله- أنَّ الشَّيطان أتى لهم بشُبهَة كَي يَترُكوا الكتابَ والسُّنَّة، وأنَّ القرآن والسُّنَّة لا يعرفها إلَّا المُجتهد المُطلَق، والمُجتَهِد لهُ صفات، وهذه الصِّفات غير موجودة، فمُحصَّل هذا الكلام أنَّ المُجتهِد غير موجودٌ في زماننا وعلى هذا نستخلِص نتيجة وهي أسوأ من هذه الأسباب التي ذَكَروها، وهذه النَّتيجة أنَّ بابَ الاجتهادِ قد أُغلق،

وعلى هذا تأتي نتيجة أُخرى تابعة لهذه النَّتيجة وهي أنَّه بما أنَّ هذا الاجتهاد وأنَّ باب الاجتهاد قد أُغلق، فيجِبُ علينا اتِّباع أقوال البَشَر فهذا نتيجةٌ باطلة للازمٍ باطِل وأسباب باطِلة، فإنَّ الاجتهاد مُمكنٌ ولا يزال قائمٌ لله بِحُجَّة، والحمد لله مِنَ

العلماء المُعاصرين ومَن قبلَهُم مَن هو أهلٌ للاجتهاد، وعلى رأسِ هؤلاء أئمَّة الإسلام كالعلَّامةِ ابن باز، والألباني، وابن عُثَيمين، وإخوانهم من أهل العلم والإيمان.

قالَ: فسُبحانَ اللهِ وبِحمدِه كم بيَّن الله -سبحانه وتعالى- شرعًا وقدرًا خلقًا وأمرًا في ردِّ هذه الشُّبهة الملعونة، الله -جلَّ وعَلا- بيَّنَ في كتابِه بأوجهٍ عديدة، منها ذمُّ الَّذين يأمرونَ باتِّباعِ آبائهم وأجدادِهم ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾، ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾

ساقَ اللهُ - جلَّ وعَلا- هذا الكلامِ على سبيلِ الذَّمِّ لهم، وليس على سبيلِ الإقرار؛ لأنَّ الله - جلَّ وعَلا- أمرَ باتِّباع رسولهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- وباتِّباعِ كتابه وبسلوكِ سبيلِ المؤمنين وعلى رأسِهِم الصَّحابة -رضِيَ اللهُ عنهُم-.

فالقول بإغلاق بابِ الاجتهاد هذا مِن الأصولِ الفاسِدَة الَّتى أرادَ بها أهلُ الأهواء منعُ النَّاسِ عنِ اتِّباعِ كتابِ ربِّهِم، وعنِ اتِّباعِ سُنَّةِ نبيِّهِم -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- وعن الاكتفاءِ بالآراء البشريِّةِ القاصِرَة الّتى يَعْتَرِيها النَّقصُ والخَلل.

وبهذا يتقرَّر أنَّ بابَ الاجتهاد مفتوحٌ، وأنَّ لهُ شُروطًا مَن توفَّرت فيه هذه الشُّروط فلهُ أن يجتهد، وأنَّه كما يجوزُ التَّقليدُ في الجُملة فيجوزُ الاجتهاد في الجُملة، وأنَّ باب الاجتهادِ قد يَتَجزأ فيجوز للإنسان أن يجتهدَ في بابٍ دون آخَر كما يجوزُ له أن يجتهدَ في مسألةٍ دونَ أُخرَى، والله أعلَم.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا

وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وبهذا ينتهي الكتاب، ونسأل الله -جلَّ وعَلا- للجميع التَّوفيقَ والسَّداد.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط

www.miraath.net

وجزاكم الله خيرا